

بلاغ إخباري

يخبر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الرأي العام العمالي و الوطني بأنه في إطار التفاوض الاجتماعي، قد عقد يومه الاثنين 25 أبريل 2011 جلسة ثانية مع الحكومة برئاسة الوزير الأول، و قد ناقش المكتب التنفيذي برئاسة الأخ نوبير الأموي العرض الحكومي انطلاقا من الملف المطلي الكونفدرالي.

و أسفر هذا التفاوض على نتائج أهمها:

1- زيادة 600 درهم صافية في رواتب موظفي الدولة و الجماعات المحلية ابتداء من فاتح ماي 2011.

2- زيادة 15 % في الحد الأدنى للأجر على الشكل التالي:

* 10 % ابتداء من فاتح يوليوز 2011.

* 5 % ابتداء من يناير 2012.

مع التزام أرباب العمل بتعميم مقدار هذه الزيادة على سائر الأجراء .

3- توحيد الحد الأدنى للأجر الصناعي التجاري و الفلاحي على مدى السنوات الثلاثة المقبلة

4- رفع حصيص الترقية الداخلية إلى 30 % ابتداء من يوليوز 2011 و إلى 33 % ابتداء من فاتح يناير 2012.

5- اعتماد مبدأ سقف 5 سنوات كحد أقصى لانتظار الترقى بعد التوفر على الشرط ابتداء من فاتح يوليوز 2011

. و ستنتم خارج الحصيص ترقية كل من انتظر 5 سنوات بعد توفره على الشرط.

6- إرجاع مكتسب موظفي الجماعات المحلية القاضي بترقيتهم بعد أقدمية 5 سنوات عوض 10 سنوات.

7- إحداث سلم جديد للترقي.

8- التخفيض من تسعيرة فاتورة الكهرباء ابتداء من فاتح يوليوز 2011 للاستهلاكات المحدودة.

9- التزام الحكومة بافتتاح سائر التعاضديات .

10 - الرفع من الحد الأدنى للمعاش إلى 1000 درهم بالنسبة لمتقاعدي القطاعين الخاص و العام.

11 - المصادقة على الاتفاقيات الدولية 87 المتعلقة بالحرية النقابية، و 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي، و 141

المتعلقة بتنظيمات العمال الزراعيين.

هذا و من المنتظر أن يصدر غدا بلاغ مشترك مع الحكومة لترسيم هذا الاتفاق.

الدار البيضاء في 25 أبريل 2011

المكتب التنفيذي